



لبنان يستقبل
إيران في صيدا
حلم الموندiales
ليس بعيداً

8

لا تنازلات سورية للإمارات: السعودية «الضيف» التالي؟ [13]



الخنافة يضيق

- «ترقيم» الاجور: لا قوة شرائية ولا تعويضات
- الدولار إلى ارتفاع وأسعار البنزين إلى الجنون
- كارتيك المدارس: زيادات بنسبة 90%!
- الأمر لهافيا المولدات: 80 دولاراً لـ 5 أمبير

[6-2]



خسر العمال قوتهم الشرائية حاضراً وسيخسرون تعويضاتهم مستقبلاً (مروان بوحدرد)

سياسة «ترقيم» الاجور العمال بلا قوة شرائية ولا تعويضات

على الضلّاف

ثمة ثمن إضافي سيدفعه الاجراء فوقه كك الخسائر التي تكبدها في السنين الماضية لإطفاء خسائر المصارف ولتعويض رساميك التجار. سيدفعون ثمن تصحيح للاجور لا يستند الى اي قاعدة علمية. وثمرت انجاز قوى السلطة وهيكل النقابات لمصالح اصحاب الرساميك الذي يخوضون معركة قضم تعويضات نهاية الخدمة ومنع احتساب تصحيح الاجور ضمنها. في المحصلة، خسر العمال قوتهم الشرائية حاضراً وسيخسرون تعويضاتهم مستقبلاً. ما يحصل لا يرتقي الى «معركة». بل هي سياسة لـ «ترقيم» الاجور

محمدهوية

بالحد الأدنى للاجور، فيما ارادها الأسمر أن تصل إلى شطر الـ 4 ملايين ليرة. هنا، وقع خلاف بكاد يكون أقرب إلى «السيرك»: الطرفان تكثرا بما التزموا به أمام ميقاتي، على رغم أنهما اتفقا على مخالفة القانون. كما ينص مرسوم تشكيل اللجنة، بل «بازار» مفتوح من قوى السلطة وأندابها النقابية للنامر على حقوق العمال. افتتح البازار لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي يوم قرّر استقبال رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير برفاقه رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر. الأخبيران اتفقا، في اجتماع موشع عقد في مقرّ الاتحاد العمالي العام، على زيّاد الاجور، وقرّرا أن «يرفقا» خبر اتفاقهما إلى رئيس الحكومة ليصبح القطاف السياسي جماعياً. وتضمّن الاتفاق زيادة مقبولة للاجور ضمن سقف 4 ملايين ليرة لا تدخل في الراتب الذي يحتسب على أساسه تعويض نهاية الخدمة للعمال.

بعدها، دعت لجنة المؤشر لتكريس هذا الاتفاق. عملياً، حمل مملو أصحاب العمل والعمال إلى اللجنة بازارهم المغتوج على المنظومة السياسية برعاية ميقاتي «البازار» كان عبارة عن «شلف» أرقام في الهواء بلا أي أساس علمي أو تقني. طلب الأسمر أن تكون الزيادة مليوني ليرة، فردّ شقير بان الزيادة يجب أن تكون مليون ليرة. بعد مفاصلة، كما في أي سوق، اتفق الطرفان على أن تكون الزيادة مليوناً و325 ألف ليرة. شقير يريدان أن تكون محصورة



زيادة الاسعار بلغت 472,5 في المئة بين كانون الثاني 2019 ونهاية ايلول 2021



موازنت لجنة المؤشر لمصلحة مت تميّل؟

يرأس وزير العمل مصطفى بريم لجنة المؤشر، وتضم ممثلين عن هيئات أصحاب العمل والاتحاد العمالي العام، خبيراً متخصصاً وممثلين اثنين عن الجامعة اللبنانية وممثلاً عن إدارة الإحصاء المركزي، وأي خبراء آخرين يرى وزير العمل أن وجودهم مفيد للجنة ونقاشاتها ضمن المهام المرسومة لها قانوناً. في اللجنة الحالية، الصوت الغالب هو صوت أصحاب العمل. رئيس غرفة التجارة والصناعة محمد شقير حضر في الاجتماع الأول لكنه سرعان ما تخلّى عن مقعده لرئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس. في مقابلهما يجلس رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر وناثبه حسن فقيه، وهما لا يعلمان شيئاً عن غلاء المعيشة وسياسة الاجور بمقدار ما يدافعان عن مصالح سياسية تتقاطع مع مصالح شقير وشماس. أما بقية الوجودين فغالبيتهم لزوم ما لا يلزم. الخبراء لا لزوم لهم طالما النقاش التقني غائب لمصلحة المفاصلة السوقية. بينما وجود أساتذة الجامعة مرتبط بضرورة اكمال وجود الطوائف في اللجنة. بمعنى أوضح، موازين القوى في اللجنة تميّل لمصلحة قوى السلطة وحلفائها، فلم هم خانفون من عرض أرقام غلاء المعيشة وتثبيتها في محضر اللجنة؟

خلافاً لهذه المهام، كانت الجلسة الأولى عبارة عن مهزلة. فعندما حاول الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين تجاوز «البازار» لتحرير اللجنة من عملية الخطف التي مارسها شقير والأسمر، مُنع من عرض الأرقام الإحصائية عن نسب التضخم والنقاش فيها. بل أجبر على الاستماع إلى مفاصلة بهلوانية في التامر على حقوق العمال. وعندما تقرّر الفصل بين ما هو مؤقت وسريع وإنشائي، وما هو دائم وينطب فترة زمنية أطول للتوصل إلى اتفاق حوله، عرض شمس الدين الاتفاق على الحقوق أولاً، ثم تقسيم تطبيقاتها إلى مراحل تتضمن الزيادة المقطوعة السريعة والزيادة الدائمة. لكن الأطراف المعنية الثلاثة (وزير العمل وأصحاب العمل والعمال) رفضت السير في الاقتراح، وفضلت إبقاء النقاش ضمن مسار الفصل بين ما هو سريع، وما هو مستدام. في الجلسة الثانية للجنة، عُرضت بعض الأرقام، لكن أحداً لم يناقش فيها جدياً. فالأرقام الواردة من إدارة الإحصاء المركزي، تشير إلى أن تضخم الاسعار بلغ بين مطلع 2019 وأيلول 2021 نحو 220 في المئة، وهي مستخلصة من عاملين أساسيين:

- حساب المعدل الشهري لأرقام التضخم ومعدلها الوسطي السنوي، أي يحتسب التضخم من خلال قياس مؤشر الاسعار في كل شهر من أشهر السنة مقارنة مع تطوره في الشهر نفسه من السنة السابقة. ثم بحسب المعدل الوسطي بينهما. وهذه الطريقة تفيد في احتساب معدلات تضخم الاسعار خلال وقت محدود، وليس على فترة كبيرة كالتي يجب أن تدرسها لجنة المؤشر. إذ أن هناك طريقة أكثر وضوحاً وأكثر تعبيراً عن الواقع وتختزل ضمنها كل الارتفاعات في الاسعار على مدى كامل الفترة قيد الدرس انطلاقاً من مؤشر الإحصاء المركزي الذي سجل في كانون الثاني 2019 ما مجموعه 107,23 نقاط، فيما سجل في نهاية ايلول 2021 ما مجموعه 613,96 نقاط. الفرق بينهما هو الزيادة في الاسعار خلال الفترة، ونسبتها 472,5 في المئة.

- العامل الثاني لاحتساب تضخم الاسعار في الإحصاء المركزي، يتعلق بأوزان بنود الاستهلاك في ميزانيات الأسر. هذه الميزانيات بعد أزمة هائلة، تغيرت كثيراً ولم تعد تعبر عن الواقع. فالميزانية التي على أساسها يصدر الرقم القياسي للاسعار، تشير إلى أن الأسر تستهلك 20,6 في المئة من ميزانياتها على الغذاء والمشروبات غير الروحية، و28,5 في المئة على بنود السكن والكهرباء والماء والغاز والندفنة وسواها، و7,8 في المئة على الصحة، و13,1 في المئة على النقل، و5,9 في المئة على التعليم. هل يصدق أحد أن هذه الأوزان تعبر عن واقع اليوم؟ النقل وحده صار يكلف الأسر نسبة مهمة من مداخيلها، والغذاء صار يفوق نصف ميزانياتها. تعديل ميزانية الاسر وأوزان بنود الاستهلاك فيها

موقف الصناعيين سطحي - سياسي

البيان الصادر أخيراً عن جمعية الصناعيين يشير إلى أن عدد المتسبين إلى الضمان الاجتماعي تناقص من 1,3 مليون إلى 800 ألف. هذا الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الجمعية يدلّ على حجم السطحية الذي تتعامل به مع قضية تصحيح الاجور المحقّة. فالمتسبين إلى الضمان عددهم تناقص من 524 ألف مضمون في 2018 إلى 465 ألفاً في منتصف 2021. لكن على عاتق هؤلاء زوجات وأولاد بمعدل نحو 4 تقريباً لكل مضمون، بالتالي فإن عدد المتسبين كان يصل إلى 1,3 مليون، وليس عدد المضمونين. انطلاقاً من هنا يمكن القول إن موقف جمعية الصناعيين الرافض لزيادة الاجور بحجّة أن دول الخليج أوقفت استقبال صادرات لبنان إليها، موقف سياسي كلاسيكي من موقع الجمعية داخل نموذج الاقتصاد السياسي للبنان، والذي يحاول محاباة دول الخليج بدلاً من التعامل معها من موقع المصالح المشتركة.

ليس بهذه الخلفية القانونية والعلمية وحدها، يصبح اتفاق ممثلي أصحاب العمال والعمال في ما بينهم وأمام ميقاتي باطلاً فحسب. بل هو باطل لأن تصحيح الاجور عبارة عن معركة بين قوى اجتماعية غير متكافئة. فالتجار والمصرفيون ومن لفّ لفيفهم، يعثرون عن الوجه الفعلي للسلطة التي يمثّلها ميقاتي وزملاؤه في عين التينة وشوارع الحمرا (مصرف لبنان) وقصر بعيدا، وسائر قصور زعماء الطوائف، بينما العمال لا صوت فعليا لهم في هذه المعركة، لأن الاسمر وأشباهه هم أيضاً أحد أوجه سلطة القصور هذه. العمال مسلوبو الإرادة لأن مصلحتهم لا تتحقق عبر هؤلاء جميعاً. وفي معركة 2012 لزيادة الاجور، هناك نض معتبر فعلاً عن عملية الاستلاب هذه. ففي 2011/11/17، وجّه «السلف الصالح» للاسمر، غسان غصن، والأمين العام للاتحاد سعد الدين حميدي صفراً، كتاباً إلى وزير العمل شربل نحاس يعترضون فيه على «الأجر الاجتماعي»، ويعودونه تجاوزاً من الوزير، على رغم إقرارهم بان الأجر الاجتماعي هو مجموعة حقوق تتناول التعليم والصحة والنقل والسكن والرعاية الاجتماعية... يوماً ما اعتبروا أن هذه الحقوق غير ضرورية ولا اولوية لها على تصحيح الاجور النقدي. هؤلاء، وهم من يدعون تمثيل العمال، ورعاتهم السياسيون، منعوا مشروع التخيلية الصحية الشاملة عن كل المواطنين بذريعة الأجر النقدي. فعلى ماذا يفاوضون اليوم؟ على زيادة مقطوعة لا تحسب في تعويض نهاية الخدمة، القضية لا تتعلق بزيادة الأجر النقدي. غالبية المؤسسات صححت أوضاعها وتآقلمت مع تطوّرات الأزمة النقدية والاقتصادية من خلال تحويل أعمالها إلى «الكاش» والتسديد النقدي عند التسليم،

خسر العمال قوتهم الشرائية حاضراً وسيخسرون تعويضاتهم مستقبلاً (مروان بوحدرد)

مروان
بوحيدر

على الضفاف

مصرف لبنان يضيّق الخناق... والدولار إلى مزيد من الارتفاع أسعار البنزين نحو الجنون!

كل ما شهده سكان لبنان من ازमत متصلة بمادة البنزين، سواء لجهة الأسعار أو انقطاعها، كان مجرد تحضير للمرحلة المقبلة. مصرف لبنان سبق أن توقف عن تأمين الدولارات لاستيراد البنزين وفق سعر الصرف الرسمي لليرة (1515 للدولار الواحد)، ولجا إلى اعتماد سعر منصة «صيرفة»، ما أوصل سعر صفحة البنزين إلى أكثر من 300 ألف ليرة. ويوم الإثنين الماضي، أبلغ المصرف المركزي وزارة الطاقة أنه سيؤمّن 90 في المئة حصراً من الدولارات اللازمة لاستيراد البنزين وفق سعر المنصة، ما يعني أن على شركات لشراؤها من تأمين الباقي من السوق الحرة. هذا الإجراء أبلغه مدير مديرية القطع والعمليات الخارجية في مصرف لبنان، نعمان دنور، إلى وزير الطاقة

وليد فياض، في كتاب رسمي، وهو بذلك يفتح الباب أمام ارتفاع إضافي لسعر الدولار، وتالياً لسعر البنزين والسلع كافة، ويغذي موجة التضخم المتلفة منذ أكثر من سنتين. يُضاف إلى ذلك أن أسعار النفط العالمية في ارتفاع، مع توقعات بأن يصل سعر برميل النفط إلى 120 دولاراً منتصف العام المقبل. يجري ذلك فيما الحكومة لم تتخذ بعد أي إجراء يسمح للسكان بعدم الاعتماد كلياً على السيارات للتقليل، كوضع خطة نقل عام موضع التنفيذ فوراً.

تركّ 10 في المئة من الدولارات اللازمة لاستيراد المحروقات لشراؤها من السوق ليس سوى البداية، بحسب ما تؤكد مصادر في مصرف لبنان. فحاكم المركزي، رياض سلامة، سبق أن أبلغ المعنيين بأنه لن يستمر في

تأمين الدولارات لاستيراد البنزين، وأن على المستوردين اللجوء إلى السوق. ونسبة الـ 10 في المئة ستزداد مع الوقت، لتشتري شركات الاستيراد كل الدولارات من السوق. صحيح أن استهلاك البنزين يتراجع متأثراً بارتفاع سعره، إلا أن زيادة سحب الدولارات من السوق، ومهما كان حجم هذه الزيادة، ستضاعف من الضغوط على سعر الصرف، وتسنّب المزيد من انهيار سعر اليرة، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على حياة الغالبية العظمى من السكان التي باتت تحت خط الفقر.

هذه الإجراءات خلقت مشكلة لدى وزارة الطاقة، كيف ستعتمد سعراً للدولار في السوق، لتُصنّف على أساسه جدول أسعار المحروقات؛ لا وجود لأي جهة رسمية تحدد سعر السوق. مصادر في

الوزارة قالت لـ «الخبار» إن مصرف لبنان سيعتمد معدلاً أسبوعياً لـ «سعر الدولار في السوق»، ويبلغه إلى وزارة الطاقة لتعتمده لإصدار جدول أسعار المحروقات.

”
مصادر وزارة الطاقة تقول إن مصرف لبنان سيعتمد «سعر الدولار في السوق»“

”

كارتيك المدارس زيادات على الأقساط تصل إلى 90%

تتعاظم إدارات المدارس الخاصة هذا العام مع «الزوجة» على الأقساط في الفصل الدراسي الثاني كامر واقع لا مفر منه، وهي تعمل على «تحرير» موازاناتها في 31 كانون الثاني، بلا أي اعتراض أو رقابة فعلية من لجان «معلية» و«مطواعة»، قبل أن تضرب ضربتها في فرض زيادات على الأقساط تصل في بعض المدارس إلى 90 في المئة

قأتع الحاج

لا يجد مدير مدرسة الإنجيلية، الخطيبة، شادي الحجار، مبرراً لمعارك «كسر عظم» في اختيار لجنة الأهل في المدرسة و«كاننا في انتخابات نيابية»، فالمعادلة سهلة والزيادة على الأقساط أمر واقع لا بد منه هذا العام، وأقول للجمع من الآن، أي محاولة للجنة الأهل المنوي انتخابها باتجاه استصدار قرار قضائي يمكن أن يمنع الإدارة من فرض الزودة، ستدفعنا حتماً إلى إقفال المدرسة».

الحجار يبرّر «الزودة» المنتظرة والتي ستراوح بين 55 في المئة للمرحلة الثانوية و90 في المئة لمرحلة الروضات، بغياب القدرة

على تأمين المصاريف التشغيلية، إذ إن «المدرسة ستحتاج إلى مليار ليرة هذه السنة لتأمين مادة المازوت فقط». وأوضح أن «معدل الزيادة على القسط سيكون 3 ملايين ليرة»، والزيادة تقررت بناء على «دراسة جدية» أجراها «السينوس» الذي يتولى إدارة 7 مدارس، وقد حصرتها بنفقات إلى الحدود الدنيا، فيما المطلوب دعم الأساتذة ليستمروا في تقديم التعليم الجيد والنوعي» ولتحرير هذه «النُصبة»، ستعمل المدارس، كالعادة، على «تعليب» لجان اهل «تشرّع» لها هذه الزيادة على حساب أولياء أمور التلامذة. فخلال هذا الفصل الدراسي، سيعود الأهل إلى انتخاب لجانهم، بعد قرار وزير التربية السابق طارق المجذوب، العام الماضي، تمديد عمل لجان الأهل لسنة واحدة، بناءً على شكوى من محاولات بعض إدارات المدارس تعليب الانتخابات، وتشكيل لجان اهل لصلحتها ثلاث سنوات مقبلة، مستغلة الواقع الصحي بسبب انتشار جائحة كورونا ما يحول دون تجميع الأهالي وخوض انتخابات فعلية.

ومع «الانتخابات»، تعود الحكايات التي يرويها المرشحون للجان الأهل عن محاولات إدارات المدارس، ومنها مدارس «عريقة» تابعة لاتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، العمل من تحت الطاولة لاختيار لجنة اهل تضمن الإدارة أنها ستوافق على موازنتها من دون رقابة فعلية على الأقساط والمصاريف التشغيلية.

في القانون، مدة ولاية اللجنة هي 3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. ويُشترط في عضو اللجنة أن يكون له ولد في المدرسة منذ سنتين دراسيتين متتاليتين على الأقل، وأن يكون موافقاً على نظامها الداخلي وقابلاً أحكامه وشروط تطبيقه، أما عدد الأعضاء، فيكون بمعدل ممثل واحد على الأقل عن كل صف، على الا يقلص عدد الممثلين عن خمسة ولا يزيد على سبعة عشر. اللافت هو أن المشاركة واجب على الأهالي تحت طائلة إسقاط الحق نهائياً بالظعن في نتائج هذه العملية، ويكون النصاب قانونياً بحضور الأثرية المطلقة من أولياء التلامذة (أي نصف عددهم زائداً واحداً).

أما في الواقع، فيشير بعض ممن بدأوا يختبرون الانتخابات لهذا العام إلى تجايزات مختلفة للقوانين، لا سيما القانون 515 الخاص بتنظيم إعداد الموازنة المدرسية. في الغالب، لا يكون التدخل مباشراً من المدير/ة أو الموظفين الإداريين في العملية الانتخابية، بما يخالف القانون، وإنما يمكن أن «يتطوع» معلمون للاتصال بالأهل وحثهم على الإقتراع لإحدى اللوائح المتنافسة، ويبدو «اللعيب» على المهل القانونية من أبرز وسائل التحايل لدى المدارس، كان لا تعطى الإدارة الأهل وقتاً كافياً للتحضير والترشيح وتشكيل اللوائح، وفي هذا مخالفة واضحة بالشكل. إذ ينص القانون 81/11 على وجوب

”
تعمل المدارس الخاصة على «تعليب» لجان اهل لتحرير قراراتها“

”

مثل تأمين سجل عدلي ونسخة مصدقة عن الشهادة الجامعية، وهي مستندات لا ينص عليها القانون. اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور حاول، بحسب رئيسة لى زين الطويل، إيجاد حلول لبعض الشكاوى التي وصلته بالتعاون مع مصلحة التعليم الخاص، إلا أن الطويل وضعت هذه التجاوزات في عهدة وزير التربية عباس الحلبي، وسالت عن دور الوزارة في معالجة التجاوزات الكثيرة في العديد من المدارس التي لا يدرك الأهالي فيها دورهم الحقيقي، وما إذا كان الأمر لا يستوجب الرقابة على الإجراءات التي تقوم بها المدرسة للتأكد من تطبيقها للقوانين. وقالت الطويل: «المريب أن يأتي الانتفاخ على القوانين من مدارس عريقة عمرها مئات السنوات ويفترض أنها تعي كل التفاصيل»، مشيرة إلى أن الاتحاد «يقوم، بوسائله المختلفة، بالتوعية حول الدور التمثيلي والقيادي للجان الأهل، والمتمثل بتنظيم الموازنة المدرسية، ومراقبة الموازنة السنوية للمدرسة ومناقشتها والتدقيق فيها لجهة المصاريف والدخل، والموافقة عليها، ومواكبة الحياة المدرسية ونوعية التعليم والتعاون مع إدارة المدرسة لتعريبها». بمعنى ما، تؤدي لجان الأهل دوراً محورياً وحاسماً في أي مدرسة. وفي العادة، لا تتكفي إدارة المدرسة بتسهيل انتخاب الرئيس والهيئة

المالية المؤلفة من عضوين، إذ تبقى لديها مخاوف وشكوك بشأن إمرار الموازنة، لذا يلجأ البعض إلى ممارسة نوع من الضغوط النفسية على الهيئة المالية، فتوزع الموازونات بنحو شخصي مع رقابة شديدة، ولا يسمح للهيئة المالية بأخذها خارج المدرسة لدراستها في مهلة الـ 10 أيام التي تنص عليها المادة 10

البند 7 من القانون 515، ولا يمكنها الاستعانة بمندقق أو محاسب للتدقيق في الحسابات من خارج الهيئة المالية لمراجعة الموازونات، بل غالباً ما تُختار الهيئة المالية من خارج المتخصصين في المحاسبة والإدارة. في هذه الأحوال، يشعر عضوا الهيئة بأنهما مجبران على التوقيع، علماً بأن القانون ينص على حقهما في دراسة الموازنة لمدة 10 أيام وعرض تقريرهما أمام كل أعضاء لجنة الأهل للموافقة عليه في مهلة 15 يوماً، بحسب البند 8 من المادة نفسها. لكن ما يحصل غالباً لا إدارة المدرسة ورئيس لجنة الأهل، لا يعرضان الموازنة على لجنة الأهل، بل يلجآن إلى الخيار الثاني، وهو التوقيع من دون إطلاع لجنة الأهل على تفاصيلها التي تكون تقنية في العادة، وتحتاج إلى أشخاص لهم باع في المحاسبة أو الأمور الإدارية والمخزّات لشرحها وكشف القطب الخفية فيها. وإذا قرر أي عضو أن يطلب تفسيراً من الإدارة، يحصل على تفسير مغلّف آخر من الموازنة نفسها!

وغالباً ما يتساهل الأهل في هذا

بوقع لأنه لا يملك المعرفة المالية والحسابية للتدقيق في الموازنة ويتناثر بخلام الإدارة وحساباتها وزيادة الأقساط وليس ضد رواتب المعلمين.

إغفائه من كامل القسط أو من جزء منه، ويخشى بعض الأهل الضغوط التي يمكن أن تمارسها الإدارة على أبنائهم، وهناك جزء ثالث

هناك تمثيل فعلي، لكأنت المعركة الحقيقية التي يخوضها الأهل ضد زيادة الأقساط وليس ضد رواتب المعلمين.

هيثم
الموسوي

على الصلابة

80 دولاراً لـ 5 أمبير
مافيا المولدات: الأمر لنا!

هديك قرفور

80 دولاراً لـ 5 أمبير. هذه «المقطوعة» حذرها صاحب أحد مولدات الأشتراك في منطقة عرمون. أما توصيات وزارة الطاقة في شأن تركيب العذادات وتسعيرة الكيلواط، فيمكن لمن يرغب أن «يشترك بمولد الوزارة» زميل له في الشبوات حذ «مقطوعة» الـ10 أمبير بمليون و800 ألف ليرة، معتبراً «العرض» هذا «مغرياً» لـ«زيائن» ممنوعين أساساً من الأشتراك في مولد آخر، بما يخالف «البروتوكول» المعمول به في «جمهورية المولدات»، والذي يمنع «تعدي» صاحب مولد على «منطقة» صاحب مولد آخر.

تسعيرات خيالية يفرضها أبناء «الكار» ممن لا يعترفون بعذات الوزارة. أما من يفعلون، فيحجبون الفواتير عن المشتركين بما يحول دون إطلاعهم على كمية الكهرباء التي استهلكوها. مشتركة تقيم في الضاحية الجنوبية لبيروت طالبت «الجابي»، أكثر من مرة، بإعطائها فاتورتيها، «وفي كل مرة يجيبني بأن صاحب المولد أصدر تعليمات بإعلام الزيائن بمجموع الفواتير عبر الهاتف فقط».

«القصص» التي يرويها المئات عن «مغامراتهم» مع أصحاب المولدات تؤكّد المؤكّد: كما في الصحة والتعليم الدواء وغيرها، وحدهم الناس رهينة مافيا المولدات التي لا ترضى، كغيرها من «الكارتلات» التي أجبتهيا المظلمة، بالتنازل عن هامش أرباحها وتسلمت في الدفاع عن مصالحها على حسابهم. سكان مبني ضمن بيروت اتفقوا على شراء مولد خاص بعد تحليق التسعيرة التي وضعها صاحب أحد المولدات، «لكننا تلقينا تهديداً صريحاً بإجرائ المولد وقطع الأشتراك عنّا ويجمع أي صاحب مولد آخر من مدنا بالكهرباء. لذلك، قرّرنا العدول عن الفكرة». هذه

وزارة الطاقة: لم نعد في الزهم الذي يمكن لأصحاب المولدات جنبي ارباح كبيرة كما في السابق

المليشوية في التعاطي لا عبرها نقابة أصحاب المولدات اهتماماً، إذ إن «المعركة الرهيمة» التي تخوضها اليوم هي نقل وضع تسعيرة الكيلواط من وزارة الطاقة إلى وزارة الاقتصاد، «لأن الأخيرة قادرة على إنصافنا ورفع العنّ علناً لأننا أصحاب حق»، وفق رئيس النقابة عبود سعاده.

سعادة الذي يقفر عن تهزّب عشرات من أصحاب المولدات من تركيب العذادات، وعن إخفاء الفواتير عن الزيائن، وعن التسعيرات الخيالية في بعض المناطق لتصل إلى سبعة آلاف ليرة للكيلواط، يحلّ مسؤولية الفوضى لوزارة الطاقة التي «الختنا في فوضى التسعير. ولو أخذنا التزمّت بجدول التسعير المنقح عليه، لكانا أجبرنا نحو 90% من أصحاب المولدات على الالتزام بها».

حدّدت وزارة الطاقة والمياه مطلع الشهر الجاري «السعر العادل» لتعرفات المولدات الكهربائية الخاصة عن شهر تشرين الأول و5200 ليرة عن كل كيلواط ساعة. على أن تكون الكلفة الترتية على المشتركين بالعذادات في المدن أو التجمعات المكتظة. أو على ارتفاع أقل من 700 متر، محدّدة كالآتي:

- قدرة 5 أمبير: 30,000 ل.ل. + المقطوعة الشهرية * 5,200 ل.ل. عن كل كيلواط ساعة.

- قدرة 10 أمبير: 60,000 ل.ل. + المقطوعة الشهرية * 5,200 ل.ل. عن كل كيلواط ساعة.

وفي ما يتعلق بالمشتركين في العذادات في القرى أو المناطق المتباعدة أو على ارتفاع أكثر من 700 متر، فحدّدت الكلفة كالآتي:

- قدرة 5 أمبير : 30000 ل.ل. (ثابت) + المقطوعة الشهرية * 5,717 ل.ل. عن كل كيلواط ساعة.

- قدرة 10 أمبير : 60000 ل.ل. (ثابت) + المقطوعة

تسعيرة الوزارة

الشهرية * 5.717 ل.ل. عن كل كيلواط ساعة.

وتضاف 30,000 ليرة على الشطر الثالث من تسعيرة العادلات لكل 5 أمبير إضافي. وأوصحت التسعيرة أن هذه التعرّف مبنية على أساس سعر وسطي لصفحة المازوت (20 ليترًا) لشهر تشرين الأول البالغ 244,755 ل.ل. وذلك بعد احتساب مصاريف وفوائد وأكلاف المولدات كافة، بالإضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها، وقد أخذنا في الاعتبار وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة كلفة توزيع الصحف من محطة الوقود ولغاية المولد. ودعت أصحاب المولدات «إلى الالتزام بقرار وزارة الاقتصاد والتجارة القاضي بالزامية تركيب العذادات» لافتةً إلى أنها «ستجرى دراسة موثقة بهذا الصدد في تتناسب أكثر فاكتر مع تقلّبات أسعار الصرف والوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين مع الأخذ في الاعتبار متطلبات أصحاب المولدات الخاصة».

الوزارة وعلى من يقوم بالتسعير

ولا يتبعها، واكتفى بالإشارة إلى أنه تواصل مع وزير الاقتصاد أمين سلام الذي «أبدى تفهماً ووعداً خيراً لجهة نقل مهمة التسعير إلى وزارة الاقتصاد». فالتسعيرة التي حدّتها وزارة الطاقة مطلع الشهر الجاري بـ 5200 ليرة للكيلواط «غير منصفّة لأن كلفة الكيلواط تقارب السنة الألف ليرة»، كل ذلك، «لأن هناك شخصاً ظالمًا (مستشار وزير الطاقة خالد نخلة) ما زال في الوزارة منذ 10 سنوات ونعاني معه منذ ثلاث سنوات. ونحن في صدد الإنعاء على



(هيام الموسوي)

أما من استفاد من المازوت الإيراني فلعبه حكماً أن يعتمد تسعيرة أقل من تلك التي حدّتها وزارة الطاقة. «كلام خليل باتي في سياق «احتكاك» البلدية المباشر مع أصحاب المولدات وتعرّفها إلى آلية التسعير. مُستشار وزير الطاقة خالد نخلة، من جهته، ذكّر بأن أصحاب المولدات (الطالما كان أساسهم اعتماد تسعيرة الكيلواط على أساس 22 سنتًا، وما هي اليوم محدّدة بـ25 سنتًا، أي أكثر من تسعيرة كهربية لبنان بـ30 مرة»، وقال لـ«الأخبار» إن على هؤلاء أن يقبلوا «أننا لم نعد في الزمن الذي يعكفهم فيه جنّي أرباح كبيرة كما في الوزارة إلّا بما تصدّر عن «فريق تقني مختصّ ببناءً على قرار متّخذ من مجلس الوزراء» ومن برد نقل مهمة التسعير، فليطالب الحكومة بذلك» وعن إمكانية رفع التعرّف الشهر المقبل، قال إن التسعيرة هذا الشهر كانت على أساس سعر 244 ألف ليرة لصفحة المازوت، فيما سعرها اليوم تراوح بين 275 ألف ليرة و280 ألفًا، ما يؤكّد أن رفع التعرّف الشهر المقبل واقع حتمًا.

نخلة أشار إلى أنه خلال الفترة التي سبقت رفع الدعم عن المحروقات، كان النقاش يحدّد من الوزارة وأصحاب المولدات في شأن الفجوة الكبيرة بين التسعيرة وكلفة المازوت في الشهر المقبل لأن سعر المازوت إلى ارتفاع». وهو أيضاً ما يؤكّده رئيس بلدية الغيروي معن خليل، مشيراً إلى أن «هامش الربح لكل من لم يشتر المازوت الإيراني يُقدر بنحو 20%»

تقرير

الطعن في قانون الانتخاب: كباش المصالح السياسية

لا يتعلق الطعن بقانون الانتخاب، بالفرقة الذي سيفقد، أي التيار الوطني الحر. كل القوى السياسية تستعد لمواكبة عمل المجلس الدستوري وجوانبه المختلفة، في مرحلة سيكوت فيها إجراء الانتخابات حداً فاصلاً بين القرار السياسي والدستوري

هيام القصيفي

يكاد التدخل الغربي، الأوروبي والأميركي، لإجراء الانتخابات النيابية، يفوق أي تدخل آخر في كل الملفات الحيوية، من أزمة الكهرباء إلى أزمة العلاقات مع السعودية، وكلما ازدادت الضغوط الإقليمية بفعل تطورات العراق وسوريا واليمن، وازدادت التحذيرات الأمنية والسياسية في الداخل، ضاعفت هذه العواصم أذاعتها وحثتها المسؤولين في لبنان على ضرورة إجراء الانتخابات، وسط ورشة عملانية لمواكبتها لوجيستياً، وهي وتغطية سياسية دولية لها. وهي انطلقت في الأساس من مبدأ الضغط لإجرائها مهما كان شكل القانون، بعدما كثر اللغط بين تعديلات

تقرير

«بجنونك بحبّك» تثير «جنون» مكاتب السفر

هديك قرفور

تحت شعار «بجنونك بحبّك»، أطلق وزير السياحة وليد نصار، الأسبوع الماضي، في سرايا الكبيرة ما سّماه «الرزمة السياحية الشتوية»، وهي حملة «مدعومة» من الوزارة تهدف الى استقطاب المغتربين والسياح في فصل الشتاء، عبر توفير «رزم سياحية» (باكج تشمل كلفة الفندق وتذاكر السفر وإجراء فحوصات الـ pcr وغيرها) بأسعار مخفضة.

مبادرة الوزارة التي تراهن على تراجع سعر صرف الليرة لاستقطاب وادفين مغتربين وأجانب، استقرّت عشرات مكاتب السفر كونها «حصرت» تقديم الرزم بنحو 15 مكتب سفريات فقط من أصل 145 مكتباً مسجلاً في نقابة مكاتب السفر وسدّت الرسوم المطلوبة. ممثل اتحاد وكالات السياحة والسفر

خمسة من المكاتب المحظية يملكها رئيس النقابة وعضء في مجلسها

40 ألف سائح «شتوي»

الرزمة التي أعلنت عنها وزارة السياحة برعاية رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، تُجرّج فقط عبر شركة «ميدل إيست»، وتغطي الوافدين من كل من: إيطاليا (روما/ ميلانو). إسبانيا، أرمينيا، اليونان، مصر، الأردن، العراق (بغداد وأربيل والبصرة والتجف)، فيما لم تشمل دول الخليج، «لأن قدوم السياح الجيبيين إلى لبنان غير وارد في هذه الظروف السياسية الاستثنائية» بحسب رئيس نقابة مكاتب السفرات جان عبود، لافتاً إلى أنه «صحيح أننا خسرنا السوق الخليجية، إلا أن الدول العربية التي شملتها الرزمة لا تزال تختار لبنان وجهة سياحية حتى الآن».

وأوضحت الوزارة أن أي شخص يقم خارج هذه البلدان ويرغب في الاستفادة من الرزمة يمكنه إجراء connected flight مع الدول المشمولة باللائحة، وخصوصاً في الدول الأوروبية التي تعتمد الطيران الداخلي بينها. وتبدأ كلفة الرزمة من 296 دولاراً وتشمل تذكرة السفر وكلفة النقل من المطار إلى الفندق مع إقامة ثلاث ليالٍ في لبنان، فضلاً عن تغطية كلفة الـ pcr. وتتوقع الوزارة أن تستقطب الحملة نحو 40 ألف واد بين مغترب وأجنبي.

مع القانون والدستور. لكن الاستراحة الانتخابية سيقابلها، عملياً، استنفار سياسي استعداداً لمرحلة شدّ كباش بين هذه القوى. فالتسييس الذي قد يغلب على قرار المجلس بفعل تركيبته بين معيّنين ومنتخبين، ويفعل التدخلات التي أصبحت عادية في مثل هذه الاستحقاقات المصرية، سيكون من العناصر الحاسمة في رسم معالم الأشهر المقبلة.

تنتظر القوى السياسية، بحسب المهل، ما لا يقل عن خمسة عشر يوماً بعد تقديم الطعن من أجل أن تتضح صورة المشهد الانتخابي وفق قراءة الدستور، ما يعني أنها ستكون، بدءاً من كانون الأول، أمام استحقاق متعدد الاتجاهات في قبول الطعن أو رده، ودور المجلس النيابي في حال سلك المجلس الدستوري خيار قبول الطعن. وهذا يعني بالنسبة إلى البعض مزيداً من إهدار الوقت، لا سيما أن مهلة الأسابيع المقبلة قد فتّح المجال أمام احتمال تطهير نصاب المجلس الدستوري، أو المشّ بهل المهددة لإجراء الانتخابات، ما سيحوّل معضلة سياسية بامتياز، تضاف إلى سلسلة الصدامات الانية. والجميع يعلم أن قراراً بهذا الحجم، وسط ضغوط خارجية وداخلية، لن يكون من السهل على

لن يكون قرار المجلس الدستوري معزولاً عن المشهد القضائي المرتبك

المشهد القضائي المرتبك، هذا يعني أن عجلة الانتخابات باتت متوقفة، على رغم أن كل المعنيين فعلياً بالانتخابات يتحدثون عن أن هذا الملف فُتح مبكراً. فمن غير المنطقي الكلام اليوم عن إحصاءات أو عن أرقام أو تحالفات قبل جلاء صورة القانون بنهاياته على الأقل لجهة

تحديد تاريخ الاقتراع. في حين أن القرار الأهم يبقى في إتصاح القرار السياسي بحسم إجراء الانتخابات أو عدمها، وهذا الأمر من شأنه أن يكون معبراً أساسياً في تحديد وجهة خيار المجلس الدستوري. من هنا يبدو مبكراً جداً الكلام عن تحالفات سياسية، خصوصاً في ضوء التطورات بعد أزمة الرياض وأحداث الطيونة وتوضع الخلاف، والخسوف في معسكرات متقابلة، والكلام اليوم هو للقانون وعلى ما ستفعله القوى السياسية باختلاف اتجاهاتها في التعامل مع حدث المجلس الدستوري والمهل التي أخذ بها سابقاً في المجلس النيابي لإجراء الانتخابات مبكراً، بحيث تتداخل المصالح في تطهير الانتخابات أو إجرائها مبكراً، فيكون الوقت ضائعاً أمام الجميع. وليس صحيحاً أن قرار الطعن سيكون بذلك حكرًا على مصلحة التيار الوطني، لأن القطب المخفية في

صالح الأحزاب يمكن أن تجد مرآ لها من خلال طعن الخيار. من هنا فإن الأسابيع المملة ستكون حافلة بالضغوط والمفاوضات، ومناقشات المجلس الدستوري - على أهميتها - ستكون جزءاً أساسياً من المشهد السياسي، لكنها لن تكون وحدها صاحبة الكلمة الأخيرة.



(هيام الموسوي)

من هنا، جاءت اعتراضات المكاتب العاملة في مجال السياحة الوافدة والتي يجزّم أصحابها بأن لا آلية واضحة ودقيقة لدى النقابة أو وزارة السياحة تؤقّق طبيعة تخصص المكاتب مع مكاتب سفريات في الخارج، أو ما يُعرف بالتخصص السياح، في السياحة الوافدة (incoming)، وإساً بتقديم رزم للراغبين في إجراء سياحة خارجية أو ما يُعرف بالسياحة الخارجية (outgoing).

دعوة إلى جمعية عمومية غير عادية

للقابة المررضات والمررضين في لبنان

تدعوكم نقابة المررضات والمررضين إلى حضور الجمعية العمومية غير العادية التي ستعقد يوم السبت الواقع في ٢٧/١١/٢٠٢١ الساعة الثامنة صباحاً في مبنى بلدية سن القيل لإقرار موازنة النقابة وصدوق القاعد لعام ٢٠٢٢ ومناقشة بعض الاقتراحات.

وفي حال عدم إكمال النصاب بحضور ثلثي الأعضاء المصددين لثلاثاء ٢٠١٨ ٢٧/١١/٢٠٢١، تتعدّد الجلسة الثانية الساعة التاسعة من اليوم ذاته وتعتبر قانونية بمن حضر.

سوريا

بينما كانت روسيا تعمل على إعادة ترتيب أوراق الشمال والشمال الشرقي من سوريا، تمهيداً للإجراء تغييرات في خريطة السيطرة، وحلحلة بعض الملفات المعقدة، بدأت طريق حلب – اللاذقية، وصولاً إلى ملف «قوات سوريا الديمقراطية»، (قسد).
أطلقت الولايات المتحدة الأميركية براسها مرة أخرى في منطقة شديدة التعقيد الأمر الذي عرقله بشكل مؤقت، التفاهات التي كانت تسعى إليها موسكو، وجمّد الوضع الميداني المحتدم، في انتظار سلسلة اجتماعات أخرى، أضيفت على إجتماعها قضية المساعدات الإنسانية، التي تمثّل بدورها عقدة سياسية إضافية بين أطراف الصراع

موسكو تنتظر «تأثير الدومينو»

دعشّاف - علاء حلبى

لم يصل الوفد الكردي الذي تقوده إلهام أحمد، من «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، الذراع السياسية لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، إلى موسكو في الموعد المحدّد يوم الثلاثاء الماضي، وسط تضارب في خلفيات تاجيل الزيارة؛ ففي وقت تحدّث فيه بعض المصادر عن أسباب تتعلق بدخول الأعمال الروسية، أشارت مصادر أخرى إلى عرقلة أميركية دفعت إلى ضوء التطوّرات المشار إليها، طفا على السطح انقسام داخلي

وجد الأكراد أنفسهم أمام خيارين: إمّا المضي في المسار السياسي الروسي والتوصّل إلى اتفاقات تحجّبتهم المعارك العسكرية التي سيكونون فيها الطرف الأضعف، أو التعمّث الذي سيضعهم بين نازي مسؤولي «الإدارة الذاتية»، وعلى خسارة مناطق جديدة لمصلحة تركيا (بعد المناطق التي خسروها طيلة السنوات الأربع الماضية، ومن بينها عفرين)، وبين إصرار دمشق على فرض سيطرتها على مناطق «قسد» حتى إن تطلّب الأمر استعمال القوة.
«قسد» إلى الجيش السوري بشكل يضمن استمرار هيكلتها، وهو ما

رفضته دمشق وموسكو، الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى اقتراح مخرج آني، ممثّل في تقسيم الملف الكردي إلى مراحل، بحيث تنمّ في كل مرحلة معالجة ملفات مناطق معينة بشكل نهائي، ومن ثمّ الانتقال إلى مناطق أخرى لكن هذه المرة أيضاً، برزت مرواغة كردية جديدة، أعادت إلى الأذهان سيناريو منج وثل رفعت، مع دمشق، بزبح الخطر التركي من جهة، ويقضي إلى إنشاء ما يشبه «فيدرالية كردية»، بعد ضمّ قوات «قسد» إلى الجيش السوري بشكل تماس تفصل مواقع سيطرة تركيا



(من اليمين)

مقابلة إجراها: محمود عبد اللطيف

رياض درار

الرئيس المشترك

لـ «مجلس سوريا الديمقراطية»

● لا شروط مسبقة للحوار مع دمشق، والمسألة النفطية على الطاولة

● الروس أثبتوا أنهم أصدقاء والتفاهات تصاغ بينهم وبين الأتراك

يُبدى الرئيس المشترك لـ«مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد) الذراع السياسية لـ«قسد»، رياض درار إيجابية كبيرة في الحديث عن الحوار مع دمشق، نافيًا بوجود شروط مسبقة، ومؤكّدًا أنّ المسائل مطروحة على الطاولة، بما فيها تسليم حقول النفط للدولة السورية. ويرجّح درار في حوار مع «الأخبار»، كفة الأصدقاء الروس، لأنّها إلى ات التفاهات بخصوص المنطقة الشرقية يجري ترتيبها بينهم وبين الأتراك

فعلي، كخطوة أولى، تتبعتها خطوات مدروسة أخرى لحلحلة الملف الكردي، بالتوازي مع انسحاب تركي من مناطق في ريف إدلب وفتح طريق حلب - دمشق، في ما يشبه «تأثير الدومينو». لكن الولايات المتحدة عادت لتظل براسها وتهديد بعرقلة تلك المساعي، وعلى الرغم من تمركز القوات الأميركية في تل بيدر التي لا تبعد أكثر من 20 كيلومترًا عن تل تمر، سيرت واشنطن دورية عسكرية نحو البلدة الأخيرة، التي كانت قد انسحبت منها قبل نحو عامين، لتتحوّل إلى منطقة نفوذ روسي، بينما جرى الحديث عن إمكانية إقامة قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة مرة أخرى وأعاد التحركات الأميركية، بالإضافة إلى الرسائل التي وجهتها الولايات المتحدة إلى تركيا بأن هذه المنطقة لا تزال جزءًا من مساحة النفوذ الأميركي، وأنه لا يمكن أن تقتصر تفاهات أنقرة مع موسكو فقط، الانقسام في البيت الكردي إلى أشدّه، حيث استثمرت القوى التي تميل إلى واشنطن التصعيد الأميركي في تقوية موقفها، وإلى جانب ذلك الاجتماع، والأمر الذي أثار حنق روسيا، ودفع وزير خارجيتها، سيرغي لافروف، إلى توجيه رسالة علنية إلى الأكراد تحذّره من الانقياد خلف المساعي الأميركية، والتي اعتبرها لافروف «داعمة للحيول الانفصالية في شمال شرقي سوريا»، منبّهًا إلى أنها «ستسفر عن تفاقم المشكلة الكردية»، ومطمئنًا إلى «أنتنا»

على استعداد للمساعدة في ضمان مصالح الأكرد المشروعة».

في غضون ذلك، بدأ الحديث مرّة أخرى عن ملف المساعدات الإنسانية، وطرق تمريرها إلى الشمال السوري، وهو ملف تحاول موسكو إغلاقه من خلال إنهاء عمليات نقل المساعدات عبر الحدود (تركيا)، وحصره بدمشق، لإبطال الرغبة التركية في هذا الملف ومنع استثماره من قبل أنقرة، وإعادة الطرق الدبلوماسية الدولية إلى سوريا بدلًا من تركيا، واستثمار خطوط إيصال المساعدات في إعادة فتح المناطق السورية، حاضراً، إلى جانب ملف «قسد» وملفات أخرى، في اجتماع بين مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي بريت ماكغورك، ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فرشتين، والمبعوث الرأسي الروسي الكسندر لافرتشيف، في جنيف، الأسبوع المقبل، وإلى جانب ذلك الاجتماع، واجتماع لافروف بوفد «قسد» خارج إجمال الاقتصادي، لكن يبدو متوقع انعقاده الأسبوع المقبل أيضاً، تستضيف العاصمة الكازاخية نور سلطان لقاءً بين الدول الضامنة لمسار أستانا (روسيا وتركيا وإيران)، منتصف الشهر المقبل، من المنظر أن يساهم في حلحلة الأوضاع الميدانية المعقدة، ويدفع نحو إيجاد حلول سياسية لها.

يوضح درار أنه «لا يمكن الحديث عن تسليم وتسليم» نافيًا وجود «تفاوض حول هذه النقطة حالياً»، لكنه يؤكّد في الوقت ذاته إمكانية الدخول في حوار حول حقول النفط. فمن وجهة نظره، «ما يجب أن يكون، هو التوافق على ما تنتجّه هذه الحقول وطريقة الاستفادة منها، وبالتالي تدخل الدولة لإدارة هذه الحقول، فهي دولة الشعب أولاً وأخيراً»، ولا ينكر وجود عمليات توريد للنفط إلى كامل

بين الدولة السورية وقسد، ضدّ أيّ عملية عدوانية تركية، لكونها ستهدّد التراب السوري». ويشير درار إلى أنّ أوّل جلسة حوار مع الحكومة السورية كانت في آب من عام 2018، لكنّ الخلافات استمرّت منذك لأسباب عدّة، من بينها رفض «قسد» المشاركة في انتخابات الإدارة المحلية، قبل أن يتمّ العمل البلاد، والتي تعتمد من وجهة نظر الإدارة المحلية، على تطوير قانون الإدارة المحلية المعمول حالياً به في سوريا. أمّا اليوم، فلا يجد درار مكاناً للحديث عن شروط مسبقة للحوار؛ «هـ،الطاوله الحوار هي التي تفرض الشروط» بحسب ما يقول، مشدّداً في الوقت عينه على أنه «لا يمكن الذهاب نحو حلول جزئية، إن لم تكن هناك نية من كل الأطراف لإيجاد أرضية للحوار وبالعودة إلى التهديدات التركية، على أساس المصلحة الوطنية»، وترغب في أيّ عملية عدوانية تركية جديدة في سوريا»، لكنه يؤكّد أنّ

تقرير

لا تنازلات سورية للإمارات: السعودية الضيف التالي؟

«الحفاوة» التي أبداهها الرسيون في دمشق أمام ضيوفهم الإماراتيين خصوصاً، فضلاً عن تخفيف الجهود لتمتين العلاقات بين البلدين، فهو مبني على عدة نقاط، أبرزها: - السعي إلى توسيع شرعية النظام، واستنزاع اعتراف عربي ودولي بانتصاره في الحرب، وإهليخته للاستمرار، وخصوصاً أن سوريا تنظر إلى ما بعد الإمارات، أي إلى «الحضن العربي» الأوسع. — الحاجة المشاسة إلى الأموال والاستثمارات الأجنبية، لكسر الحصار وتنشيط الاقتصاد، والشروع بمرحلة إعادة الإعمار، مع إدراك سوري أن الدول الخليجية تستطيع الحصول على استخفّاءات - ولو محدودة - من العقوبات الأميركية، كما حصل مع الأردن.

— حقيقة أن لا قدرة لدى إيران على خوض معركة إعادة الإعمار. وكذلك، لا قدرة ولا رغبة لدى روسيا بتحتل هذه المسؤوليّة، فيما الصين، الطرف الوحيد القادر على النهوض بهذا العبء، غير جاهزة لتحتله. ولعلّ هذا ما دفع السوريين إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى لإعادة الإعمار، وتغطية جزء أساسي من «الفاوترة».

استناداً إلى ما سبق، لا يمكن اعتبار ما يجري بين سوريا والإمارات تحالفاً سياسياً، كما أنه لا يشبه التحالف السوري – الإيراني، ولا هو تشكيل لحور جديد. بل هو نوع من التفاهم بناءً على مجموعة من المصالح المشتركة والحاجات المتبادلة، التي قد لا تفوق التناقضات، ولا سيما أنّ انتصار الدولة السورية وحلفائها على أعدائهم عسكرياً بات حقيقة واقعة، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة معاملة النظام في سوريا كحقيقة باقية لسنوات مقبلة، وبالتحديد عن «تنازلات» قدّمها دمشق، فإن مصادر دبلوماسية سورية تؤكّد أنّ «ما لم تقدمه سوريا من تنازلات قبل الحرب، أو في ذروتها، لن نؤدّمه في نهايتها وهي منتصرة»، وتضيف «العلاقة بين دمشق وطهران أتمن يتكثّر مما يعتقد البعض»، متسائلة: «هل العلاقات بين إيران والإمارات مفقوطة؟ وماذا عن التبادلات التجارية المرتفعة بينهما؟» من جهته، يعتقد مسؤول دبلوماسي إقليمي أنه «إذا كانت دمشق في وارد تقديم تنازلات ما، وخصوصاً في ما يخصّ العلاقة مع إيران، فهي بالتأكيد بقيادة مفاهمة مع الدول الخليجية والعربية على ضرورة مواجهة أنقرة، وتمتدح تقديمها أمام الأميركيين مشاعراً، وتحصل بذلك على مكاسب أكبر بكثير، وبصحب الانفتاح العربي متحقّقاً ضمناً بأمر أميركي».

مساقاة المحاولات العربية -الروسية المشتركة لإعادة سوريا إلى المنظومة العربية، ضمن سياسة هادفة إلى احتوائها، وإيجاد نوع من التوازن فيها في مقابل النفوذ الإيراني. كما يمكن، من جهة أخرى، أن تشكل سوريا المساحة التي تلتقي فيها «السحر والقوة»، مع المصالح الخليجية، وتحديداً الإماراتية، وأن تكون أرضاً للتسيّوات، محدّدة عن الإشتباك.

— الخشبة من تمّدّد النفوذ التركي، والإعتقاد بأن سوريا قادرة قويّة، بقيادة مفاهمة مع الدول الخليجية والعربية على ضرورة مواجهة أنقرة، يمكن أن يقوم بدور أساسي في عرقلة المشاريع التركية، وأن يشكّل إزعاجاً دائماً للأمن القومي التركي.

أقاً بالنسبة إلى الموقف السوري، يبدو واضحاً اليوم أنّ هذه العلاقات السورية - الإماراتية بدأت تتخذ منحى سياسياً (أف بـ - أربف)



حسيّة الامتيع

طوال السنوات الثلاث الفائتة، ولدى سؤال بعض أصدقاء الحكومة السورية مسؤولين رفيعين فيها، حول مستوى العلاقات بين أبو ظبي ودمشق، كان هؤلاء يجيبون بأنها «كما يُحكى في الإعلام، وليس فيها خارج إجمال الاقتصادي»، لكن يبدو واضحاً اليوم أنّ هذه العلاقات بدأت تتخذ منحى سياسياً، وخصوصاً بعدما ثبت لدى السوريين أنّ التجارة الإماراتية ليست سوى مهمّة استثمارية، تقوم بها أبو ظبي نيابة عن عدة عواصم عربية، أبرزها الرياض التي تابعت منذ البداية الجهود بعدما اطمانت إلى أنها لن تقابل بالرفض، وواكبتهما بإجراءات غير

علنية، كزيارة رئيس جهاز المخابرات السعودي، خالد الحميدان، لدمشق في أيار الماضي حيث قدّم عرض بلاده المعروف، والذي قضى حينها بـ«موازنة علاقات سوريا مع إيران والسعودية»، في مقابل إعادة سوريا إلى «المنظومة العربية». ومع أنّ دمشق لم تتجاوب مع هذا العرض، إلا أنّ ذلك لم يمنع الرياض من استكمال جهودها، وإن من خلف الستار، وسط معلومات تُشاع عن زيارة «علنية» يتوقع أنّ يقوم بها وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، إلى دمشق، في الأسابيع المقبلة.

وليس كلّ هذه التحوّلات معزولة من سياق إقليمي، عنوانه إعادة صياغة التحالفات والتوزّات، تاسيساً على عدة معطيات، أبرزها ما يأتي: - تراجع النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، واحتمال تراجعها أكثر خلال السنوات المقبلة، ما سيعني انسحاب هامش المناورة لدى دول المسكّر الأميركي، خارج السياق الضيق الذي كانت ترسمه لها واشنطن، مع الحرص على عدم الاقتراب كثيراً من الخطوط الحمر الأميركية، فضلاً عن تجاوزها.

- مسار المفاوضات النووية الأميركية - الإيرانية، ومراحل تطوّرها، وقرض نجاحها واحتمالات فشلها.

- تتغيّر توازنات القوة في المنطقة، بناءً على نتائج الصراع في عدة ساحات أساسية، كاليمين وسوريا، والتي ضمنّت للمحور المناوئ للمحور الأميركي مزيداً من النفوذ.

في خضمّ ما تقدّم، تبرّز عدة دوافع يبدو أنّها حدث بأبو ظبي إلى تمّتين علاقاتها مع دمشق وإظهارها إلى العلن، والتبرّع بالقيام بدور الوسيط الذي يعيدها إلى «الحضن العربي»، وهي دوافع يمكن تلخيصها بالآتي: - البحث عن دور في تشكيل المنظومة الإقليمية الجديدة، بعيداً من الانخراط في معسكر مخلّق بعتاد واشنطن تحفّض موقعه في لائحة أولوياتها.

العالم

اليمن

ضغوط قبليّة مكثّفة على المجلس المحليّ لا قتال بعد أسوار مارب



باستثناء المحافظ سلطات المرادة وعدد من الشخصيات الموالية لحزب «الإصلاح». بات المجلس المحليّ المنتخب في مدينة مارب ميّالاً إلى إنفاذ التوجّه القبليّ الغالب المتّمتّن في تسليم المدينة لسلطات صنعاء مع دون قتال، ويأتي ذلك فيما انتهت حكومة الإنقاذ استعداداتها لتأمين مركز المحافظة وإدارته، بعد استعادته، بالشراكة مع أبناء الضالّك

تؤكّد مصادر «الإفاد» أنّ «مارب تحرير المدينة وما ينفي عن المحافظة أحدّ من قبله القيادة» (أ ف ب)

صنّاء - **رشيد الحداد**

نفي مصدر مسؤول في حكومة الإنقاذ في صنعاء وجود أيّ وساطات إقليمية أو دولية لوقف معركة مارب، قائلاً في حديث إلى «الأخبار» إنّ «ما اتّسع حول وجود وساطات وعروض لا صحّة له»، مؤكّداً أنّ «قرار تحرير المدينة وما شكّبه من المحافظة إنّخد من قبيل القباذئ السياسية والثورية، ويقف إلى جانبه أبناء قبائل المحافظة». كما أكّد المصدر أنّ «معركة تحرير مارب أوشكت على الانتهاء»، وفق الخطط البعدة لذلك». ويأتي هذا بالتوازي مع تحركات أميركية وسعودية نشطة خلال اليومين الماضيين، سعياً لمنع سقوط

تقرير

موتمر باريس الليبي: دُفعة دولية «أخيرة» للانتخابات

القاهرة - **الأخبار**

تجنّح الانتظار، غدأ الجمعة، إلى مؤتمر باريس المعنّي بالشأن الليبي، والذي ينعقد بمشاركة دولية رفيعة المستوى لبحث المعوقات التي تحول دون استكمال المسار السياسي، بإجراء الانتخابات الرئاسية (24 كانون الأول) والبرلمانية (بعد الرئاسيات بنهر) التي فتّحت أبواب الترشّح لها من

يسود الغموض حول الوضع القانوني لكل من الديببة وسيف الإسلام القذافي

قَبِلَ مَوْضِيةُ الانتخابات الليبية، وعلى رغم صدور قرار من المجلس الرئاسي قبل أيام بإيقاف وزيره الخارجي نجلاء المنقوش، وإحالتها للتحقيق ومنعها من السفر، إلاّ أنّ المنقوش ستكون حاضرة في مؤتمر باريس بصفتها الرسمية، بعد أنّ تلقّت دعماً كبيراً من رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، في الأزمنة التي يجري احتواؤها عبر وسطا إقليميّين ودوليّين تواصلوا مع الأطراف كافة، وتقوم مصر

كبيراً للمطلب القبلي لدى معظم قيادات المجلس المحلي، باستثناء المحافظ المعنّي من الإصلاح سلطان العرادة وشخصيات أخرى موالية لرؤساء القبائل أبلغوا المحافظ رفضهم جزّ المدينة إلى معركة، وفي هذا الإطار، أكدت مصادر قبيلية، لـ«الأخبار»، أنّ سلطات حزب «الإصلاح» في مارب «تلقّت ضغوطاً قبيلية كبيرة خلال اليومين الأخيرين من أجل القبول بمطلب تسليم المدينة من دون قتال»، موضّحة أنّ «قبائل مارب الموالية لصنعاء فتحت خطوط تواصل مع كلّ قيادات المجلس المحلي المنتخبة في مركز المحافظة وقبائل الوادي، وللتشاور حول هذا الموضوع». وكشفت المصادر أنّ هناك

أرجأ المحافظة»، وعمت «الأخبار» من أكثر من مصدر، أنّ «صنعاء» أنهت كلّ استعداداتها لإدارة المدينة وتأمينها وتقديم الخدمات فيها» بعد استعادتها. ويبنّت المصادر أنّ «وزارة الداخلية في حكومة الإنقاذ التي كانت نشرت دورياتها الأمنية في المدن المحرّرة جنوب مارب الأسبوع الماضي، وعند المدخل والطرقات لحماية المسافرين، تستعدّ لهفّة تأمين مدينة مارب

بعناصر من قبائل المحافظة»، مشيرة إلى أنّ «الوزارة سبق لها أنّ أخلت الثمات من العناصر الأنديين من أبناء القبائل خلال الأشهر الماضية، لتسلّم الملفّ الأمني في المدينة فور تحريرها». وبالمثل، تستعدّ وزارات التربية والتعليم العالي والصحة والكهرباء والنظف والاتصالات للقيام بدورها هناك من جهة أخرى، كشفت مصادر

مصرقية، لـ«الأخبار»، أنّ بنك عدن المركزي التابع لحكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وجّه، الثلاثاء، بتعليق التحويلات المالية بين مارب والمحافظات الأخرى، بعدما أثّرت تلك التحويلات على سعر صرف العملة في مناطق سيطرة حكومة هادي، والذي ارتفع من 1250 ريالاً للدولار الواحد، إلى أكثر من 1500 ريال في غضون أيام، وقالت المصادر إنّ بنك عدن أوقف تعامله مع أكبر شركات الصرافة في المدينة، والتي ثبت ضلوعها في تحويل كتلة نقدية كبيرة من العملتيّن المحلية والأجنبية خلال الأسبوعين الفائتين لمصلحة ميليشيات الإصلاح التي تحفر المزيد من الخنادق وتعدّ المتاريس وسط الأحياء، على القتال، فإنّ الردة سيكون بمواجهتها في مختلف

عقيلة صالح، وخليفة حفتر الذي أسند مهامه لتاجبة، لكنّ الديببة، الذي شكّر اعترافه رسمياً عبر مقرّبين منه لوسائل الإعلام، ربّما فتّاح له فرصة خوض السباق من دون تطبيق هذا الشرط، على اعتبار أنّ حكومته جرى سحب الثقة منها في البرلمان، وبالتالي هو يقوم بتسيير الأعمال، ومن حقّه الترشّح بما لا يُخالف اتفاق جنيف الذي وصل بموجبه الديببة إلى رئاسة الحكومة، والذي يشترط عدم خوضه، هو وأعضاء المجلس

وتركّز معظمها على مناطق تماس محدودة، تمكّنت قوات صنعاء من إحراز تقدّم جديد عند البوابة الجنوبية لمدينة مارب، حيث سيطرت على عدد من المناطق الإستراتيجية المتاخمة لها

كمنطق الفليجة والردهة والنقعة الشرقية، واستطاعت التمرکز في أطراف البلق الشرقي والمناطق المازية له في منطقة الفلج.

شقيقاتها: المرحومة الحاجة (عين الزمان، سليمة، فاطمة، لطيفة، زردخان).
أبنائها: الدكتور عماد رئيس جامعة فينيسيا 03/894383 محمد، وسيم، مالك 71/525356
إبناتها: سميرة، الحاجة هيبات
صهرها: السيد عماد زبيب، المرحوم محمد عاكوم
تقبّل التعازي نهار السبت الواقع في 2021/11/11 من الساعة الثامنة بعد الظهر إلى مبني جمعية التخصص والتوجيه العلمي ط1 _ الرملة البيضاء قرب أمنّ الدولة.

ولكم من بعدها طبّ البقاء
ربّيب، آل المقداء، آل عاكوم، آل خنّافر وعموم أهالي النمرية.

انتقلت إلى رحمة الله تعالى الكفّورة وفاء مطايل الهاجري أرملة المرحوم الدكتور حليم البارزي

الدفن نهار الجمعة الواقع فيه 12 تشرين الثاني عند الساعة الثالثة بعد الظهر في كنيسة القديسة بربارة - البربارة جبيل، تقبل التعازي يومي السبت والأحد الواقع فيها: 14و13 الحاربي من الساعة الواحدة حتى السادسة مساءً في صالة الكنييسة.

www.al-akhbar.com

وفيات

إشراكات

www.al-akhbar.com

إعلانات رسمية ومهوبة

وفيات

www.al-akhbar.com

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المظمّنة فادخلي في عبادي وادخلي جنتي.
صدق الله العلي العظيم
انتقلت إلى رحمة الله تعالى فقيدتنا الغالية المرحومة الحاجة **كريمة الشيخ محمود زبيب**
زوجة الحاج جميل عبد الرسول زبيب
أشقاؤها: الأستاذ نجيب زبيب، علي زبيب، المرحوم سميح (أبو محمود)، المرحوم الحاج أحمد (أبو يحيى)، المرحوم الحاج إبراهيم (أبو نبيل)، المرحوم الحاج محمد (أبو هسام).

شقيقاتها: المرحومة الحاجة (عين الزمان، سليمة، فاطمة، لطيفة، زردخان).

أبنائها: الدكتور عماد رئيس جامعة فينيسيا 03/894383 محمد، وسيم، مالك 71/525356
إبناتها: سميرة، الحاجة هيبات
صهرها: السيد عماد زبيب، المرحوم محمد عاكوم
تقبّل التعازي نهار السبت الواقع في 2021/11/11 من الساعة الثامنة بعد الظهر إلى مبني جمعية التخصص والتوجيه العلمي ط1 _ الرملة البيضاء قرب أمنّ الدولة.

ولكم من بعدها طبّ البقاء
ربّيب، آل المقداء، آل عاكوم، آل خنّافر وعموم أهالي النمرية.

انتقلت إلى رحمة الله تعالى الكفّورة وفاء مطايل الهاجري أرملة المرحوم الدكتور حليم البارزي

الدفن نهار الجمعة الواقع فيه 12 تشرين الثاني عند الساعة الثالثة بعد الظهر في كنيسة القديسة بربارة - البربارة جبيل، تقبل التعازي يومي السبت والأحد الواقع فيها: 14و13 الحاربي من الساعة الواحدة حتى السادسة مساءً في صالة الكنييسة.

انتقلت إلى رحمة الله تعالى الكفّورة وفاء مطايل الهاجري أرملة المرحوم الدكتور حليم البارزي

الدفن نهار الجمعة الواقع فيه 12 تشرين الثاني عند الساعة الثالثة بعد الظهر في كنيسة القديسة بربارة - البربارة جبيل، تقبل التعازي يومي السبت والأحد الواقع فيها: 14و13 الحاربي من الساعة الواحدة حتى السادسة مساءً في صالة الكنييسة.

انتقلت إلى رحمة الله تعالى الكفّورة وفاء مطايل الهاجري أرملة المرحوم الدكتور حليم البارزي

الدفن نهار الجمعة الواقع فيه 12 تشرين الثاني عند الساعة الثالثة بعد الظهر في كنيسة القديسة بربارة - البربارة جبيل، تقبل التعازي يومي السبت والأحد الواقع فيها: 14و13 الحاربي من الساعة الواحدة حتى السادسة مساءً في صالة الكنييسة.

انتقلت إلى رحمة الله تعالى الكفّورة وفاء مطايل الهاجري أرملة المرحوم الدكتور حليم البارزي

الدفن نهار الجمعة الواقع فيه 12 تشرين الثاني عند الساعة الثالثة بعد الظهر في كنيسة القديسة بربارة - البربارة جبيل، تقبل التعازي يومي السبت والأحد الواقع فيها: 14و13 الحاربي من الساعة الواحدة حتى السادسة مساءً في صالة الكنييسة.

إعلانات

إعلانات رسمية

www.al-akhbar.com

والذين لم يسدوا فواتيرهم المتأخّرة المبادرة إلى تقسيط المتأخّرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على اشتراك جديد.

إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:

- لدى أي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الأراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطيّن الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (لاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو يكلفه 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان») (لااشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 - مقسم 333).

- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة

الواحدة.
- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكّر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 30/01/1998 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المخفّعة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.

تُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاوتهم.

بيروت في 25 تشرين الأول 2021 المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات

السلكية واللاسلكية المهندس باسل أحمد الأيوبي التكليف 916

إعلان لأمانة السجل العقاري بعلبك الهرمل
طلب رياض عسكر بوشعيا مورثيه وديةة الياس القسيس وعسكر فياض ابوشعيا سندي تملك بدل ضائع بالرقم 939 الضريبة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان لأمانة السجل العقاري بعلبك الهرمل
طلب عماد أحمد رعد لموكله حيدر مصطفى علاء الدين سندي تملك بدل ضائع بالرقارين 154 و 155 عمشكي.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان للمرة الثانية
تلعن بلدية الصويرة للمرة الثانية عن رغبتها في اجراء مزايده عمومية على ادارة وتشغيل وصيانة المولدات الكهربيائية الخاصة بالبلدية وعددها 6.

فعلى الراغبين بالمشاركة في هذه المزايده الإطلاع على دفتر الشروط وتقديم عروضهم في بلدية الصويرة اثناء الدوام الرسمي خلال مهلة خمسة ايام تبدأ من يوم الخميس الواقع في 2021/11/11 وتنتهي يوم الإثنين الواقع في 2021/11/15 على أن يجري فض العروض الساعة المتأخرة صباحاً من اليوم التالي الواقع فيه يوم الثلاثاء بتاريخ 2021/11/16

في 2021/11/8
قائممقام البقاع الغربي القائم بأعمال بلدية الصويرة
وسام نسبية

إعلان لأمانة السجل العقاري بعلبك الهرمل
طلب محمد محسن جانيّن لنفسه سند تملك بدل ضائع بالرقم 7 بدنايل.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

ب - يمكن للمشتريّن الملغاة خطوطهما

www.al-akhbar.com

